

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251-11-5517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/312 (X)

تقرير الدورة الحادية عشرة
لمؤتمر وزراء البيئة للاتحاد الأفريقي

-

تقرير الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة للاتحاد الأفريقي
25-26 مايو 2006

مقدمة:

- 1- انعقدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006. بحثت الدورة تقرير اجتماع الخبراء المنعقد من 22 إلى 24 مايو.
- 2- حضر الاجتماع وزراء من الدول الأعضاء في مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين وممثلون عن المنظمات الإفريقية الإقليمية والإقليمية الفرعية ووكالات الأمم المتحدة وأمانات مختلف الاتفاقيات البيئية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

الحضور:

- 3- حضرت الاجتماع تسع وثلاثون دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي، وهي: الجزائر، أنجولا، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، رواندا، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، توجو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي.

حفل الافتتاح:

- 4- تولى افتتاح المؤتمر الوزاري رسمياً السيد إيسودور مفومبا، رئيس وزراء جمهورية الكونغو فألقى الكلمات كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثلين منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

انتخاب هيئة المكتب:

- 5- تم انتخاب البلدان التالية في هيئة مكتب مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين للفترة من 2006 إلى 2008:

<u>المنصب</u>	<u>البلد</u>	<u>الإقليم الفرعي</u>
الرئيس	الكونغو	وسط أفريقيا
النائب الأول للرئيس	جنوب أفريقيا	الجنوب الأفريقي
النائب الثاني للرئيس	بنين	غرب أفريقيا
النائب الثالث للرئيس	رواندا	شرق أفريقيا

المقرر

مصر

شمال أفريقيا

اعتماد جدول الأعمال:

- 6- اعتمد اجتماع الوزراء جدول الأعمال التالي:
1. افتتاح الدورة الحادية عشرة للاجتماع الوزاري.
 2. المسائل التنظيمية.
 - أ) انتخاب هيئة المكتب.
 - ب) اعتماد جدول الأعمال.
 - ج) تنظيم العمل.
 3. بحث تقرير الخبراء.
 4. الحوار السياسي الوزاري.
 5. بحث المسائل ذات الصلة بمسار مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
 - أ) التعديلات على النظام الأساسي لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
 - ب) وضع الصندوق الائتماني العام لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
 6. مكان عقد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
 7. اعتماد تقرير الوزراء.
 8. ما يستجد من أعمال.
 9. اختتام الدورة.

بحث تقرير فريق الخبراء:

- 7- عرض رئيس اجتماع الخبراء، المنعقد يومي 22 و24 مايو 2006، تقرير الخبراء فاسترعي الانتباه إلى النقاط البارزة في مداولات اجتماع فريق الخبراء وقدم مشروع الإعلان والمقررات التي أعدها الخبراء لعرضها على الوزراء لبحثها واحتمال اعتمادها.
- 8- ركز رئيس فريق الخبراء بصفة خاصة على أقسام التقرير ذات الصلة بخطة عمل المبادرة البيئية للنيباد والصندوق الائتماني العام لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين والتقرير الثاني لتوقعات البيئة في أفريقيا والقضايا البيئية ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا.
- 9- على إثر مناقشة وجيزة، أشاد خلالها عدد من الوزراء بحكومة الكونغو لما وفرت من تسهيلات وترتيبات ممتازة للدورة الحادية عشرة للمؤتمر، اعتمد الوزراء نص التقرير مع بعض التعديلات.
- 10- خلال بحث مشروع مقرر النظام الأساسي لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين، أشار العديد من الوزراء إلى أنهم مع تأييدهم لضمان الاستمرارية في عمل المؤتمر، فإن لديهم بعض الانشغالات فيما يتعلق بالآثار الدستورية المترتبة على الحكم الوارد في مشروع النص، الذي سمح للرئيس الخارج أو على الأقل لأحد

أعضاء هيئة المكتب المنتهية مدة ولايتها بالمشاركة في اجتماعات هيئة مكتب مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بعد انتهاء مدة ولايته. وبناء على ذلك، كلفت الأمانة بصياغة قرار في هذا الشأن لبحثه من قبل الوزراء على ألا يستدعى تعديلا للنظام الأساسي. وأخيراً، اعتمد الوزراء القرار المقترح وإعلان برازافيل حول البيئة والتنمية وكذلك المقررات التي اقترحتها الخبراء وعذلها الوزراء.

الروابط بين مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين والاتحاد الإفريقي:

- 11- عند تقديمه للبند، وصف الرئيس المنتهية مدة ولايته لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين التقدم المحرز منذ الطلب الذي تقدم به الاتحاد الإفريقي في القمة الاستثنائية حول الزراعة والمياه في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في فبراير 2004 إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لملاءمة مهام وهاكل وأنشطة مجلس الوزراء الإفريقيين للمياه ومؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين والمؤتمر الوزاري الإفريقي للزراعة بهدف دمجها جميعا في أنشطة مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجانته الفنية. وذكر أنه خلال مناقشات جرت بعد ذلك تداول مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول ضرورة إنشاء لجنة فنية متخصصة منفصلة ومختلفة تلائم المؤتمر وتمكنه من دعم الاتحاد الإفريقي عند اتخاذ القرارات. وكانت المسألة الرئيسية المتعلقة هي معرفة ما إذا كان يجب نقل مسؤولية تسيير أمانة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاتحاد الإفريقي. بالإضافة إلى ذلك، قال إن اللجان الفنية المتخصصة تدرج ضمن مسؤوليات المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي وفقا للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
- 12- قدم ممثل الاتحاد الإفريقي معلومات إضافية عن التقدم المحرز على طريق دمج مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في أنشطة الاتحاد الإفريقي ملاحظا أنه من المقرر أن يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن المسألة خلال قمة الاتحاد الإفريقي في يوليو 2007. وشدد على الحاجة إلى استمرار التعاون بين مفوضية الاتحاد الإفريقي ومؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في الفترة الانتقالية وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيظل شريكا حيويا للتنمية بالنسبة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بالرغم من أنه سبق أن قيل إن الاتحاد الإفريقي سوف يتحمل المسؤولية النهائية عن الأمانة.
- 13- خلال المناقشات التي تلت ذلك، عبر عدد من الوزراء عن دعمهم لإدماج مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في أنشطة الاتحاد الإفريقي وكرروا الحاجة إلى احتفاظ المؤتمر بعلاقات قوية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التعديلات على النظام الأساسي لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين:

14- عند تقديمه للبند، ذكر ممثل الأمانة أنه خلال الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين في أبوجا، نيجيريا في أبريل 2000، أثار وزراء مسألة مراجعة النظام الأساسي لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين على ضوء إعادة تنشيط المؤتمر والهيكل المطور للاتحاد الأفريقي. وقد قدمت الأمانة تقريراً عن التقدم في مراجعة المؤتمر في الدورتين التاسعة والعاشر لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين وتم تضمين التغذية الراجعة في مراجعات تلت ذلك. وتبعاً لاستشارة قانونية، فقد أوصت الأمانة بتأجيل استكمال مراجعة النظام الأساسي إلى غاية انتهاء مناقشة الأمر مع الاتحاد الأفريقي وبين الاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين. بناء على ذلك، وافق الوزراء على تأجيل بحث المسألة.

وضع الصندوق الائتماني العام لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين:

15- لوحظ أنه بالرغم من إحراز تقدم ملحوظ في مستوى مساهمات البلدان في الصندوق منذ 2002، فإن أكثر من 50% من البلدان لم تساهم. وتماشياً مع طلب المؤتمر الوارد في المقرر 4 بشأن وضع واستخدام الصندوق العام المعتمد في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في 30 يونيو 2004، فإن الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، كانت تعد مقاييس مساهمات الدول الأعضاء.

اعتماد تقرير الخبراء:

16- اعتمد الوزراء تقرير الاجتماع الوزاري على أساس مشروع التقرير الذي وُزع على الاجتماع شريطة أن تقوم الأمانة باستكمال التقرير بالتعاون مع مقرر الاجتماع.

يُرفق الإعلان والمقررات كملحقين بالتقرير.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251-11-5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/312 (X)
ANNEX.1

مشروع إعلان برازافيل حول البيئة والتنمية

-

مشروع إعلان برازافيل حول البيئة والتنمية

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،

إذ نقر مع رضانا بمساهمة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في توفير الخطوط التوجيهية السياسية والقيادية للدفاع عن البيئة في إفريقيا،

إذ نشير إلى نتائج المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة واجتماعات القمة وخاصة إعلان الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 الذي أقر من خلاله المجتمع الدولي بوجود التحديات الخاصة التي تواجهها أفريقيا وتعهد من خلاله بدعمها لتحقيق التنمية المستدامة،

إذ يساورنا القلق من التهديدات البيئية المتزايدة التي تواجهها إفريقيا ومن ضعف القارة أمام التغير البيئي العالمي الذي من شأنه الإضرار بجهود القارة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة الأهداف المتعلقة بالفقر المدقع والجوع،

إذ نشير إلى الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمري الشركاء بشأن المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) في كل من الجزائر العاصمة في ديسمبر 2003، وداكار في مارس 2005،

إذ نقر مع رضانا بالتقدم المحرز في المراحل الأولى من تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) ،

إذ نسلم بضعف قدرات الدول الأفريقية على تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة في خطة العمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)،

إذ نقر بالتقدم المحرز في تنفيذ العناصر الخاصة بالسواحل والبحار من خطة عمل المبادرة البيئية لشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) ضمن إطار اتفاقية أبيدجان للتعاون في حماية تنمية البيئة الساحلية والبحرية لإقليم غرب ووسط أفريقيا واتفاقية ونيروبي لحماية وإدارة وتنمية البيئة الساحلية والبحرية لإقليم شرق أفريقيا،

إذ نقر كذلك بالتقدم المحرز في تطوير المراحل الأولى من تنفيذ مبادرة "أرض أفريقيا" منذ إطلاقها في أكتوبر 2005 في نيروبي بما في ذلك إعداد برنامج الاستثمار الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمي من أجل الإدارة المستدامة للأرض،

إذ نشدد على أهمية ودور هذا النهج من أجل رفع مستوى الإدارة المستدامة للأرض في إفريقيا جنوب الصحراء وبالتالي في دعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)،

وإذ نشير إلى الفصل الثالث من الأجددة 21 المعتمدة في قمة ريو دي جانيرو حول الأرض في البرازيل في 1992 التي تدعو إلى إشراك ومشاركة المجموعات الكبرى في عمليات البحث الحكومية المشتركة لقضايا استدامة البيئة،

وإذ نشير كذلك إلى ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي تتعهد من خلاله الدول الأعضاء ببناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا،

وإذ نقر بالآثار السلبية للنزاعات على البيئة وضرورة السلم والأمن في إفريقيا كأساس للاستقرار والإدارة البيئية الفعالة والتنمية المستدامة،

وإذ نسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات البلدان الإفريقية لمعالجة الآثار السلبية للتغيير البيئي والتعامل مع الطوارئ والكوارث،

وإذ نسلم بدور الأجهزة الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الإنمائية في تنفيذ خطة العمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)،

وإذ نشدد على أن أطر السياسة والأطر القانونية والمؤسسية على كافة الأصعدة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ نلاحظ كذلك الدور الذي يلعبه مرفق البيئة العالمي في تمويل تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية،

إذ نقر مع انشغالنا بالتغيرات التي أجراها مرفق البيئة العالمي فيما يخص تجديد موارد للمرة الرابعة وخاصة قرار مجلس مرفق البيئة العالمي باعتماد إطار تخصيص الموارد وإذا يساورنا القلق الشديد من أن إطار تخصيص الموارد سوف يحد من الموارد المتوفرة لأفريقيا،

وإذ نرحب بعرض حكومة جنوب أفريقيا باستضافة مؤتمر مرفق البيئة العالمي والاجتماعات ذات الصلة به في كيب تاون من 27 أغسطس- 1 سبتمبر 2006،

وإذ نرحب كذلك بعرض حكومة كينيا استضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي والاجتماع الثاني للأطراف في بروتوكول كيوتو لتلك الاتفاقية المقرر عقده من 6-17 نوفمبر 2006، وكذلك الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل حول التحكم في حركة النفايات الضارة عبر الحدود والتخلص منها المقرر عقده من 27 نوفمبر- 1 ديسمبر 2006،

وإذ نقر ضرورة اعتماد نظام أساسي منقح لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بهدف ربط المؤتمر بأجهزة الاتحاد الإفريقي،

وإذ نعتزف بجدوى التقرير الثاني لتوقعات البيئة في أفريقيا باعتباره التقرير الشامل الثاني حول حالة البيئة الإفريقية ويساهم في فهم الفوائد التي نجنيها من البيئة في أفريقيا،

وإذ نشير إلى إعلان دربان حول تقييم الأثر البيئي المعتمد خلال المؤتمر في 1995 وإذ نقر بالدور المنوط بتنمية القدرات الإفريقية وروابط التقييم البيئي في الشبكة الإفريقية باعتبار ذلك وسيلة لرفع مستوى الوعي والقدرات لدى المهنيين الإفريقيين فيما يخص تقييم وإدارة البيئة الذي يعتبر ضرورة لتنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)،

وإذ نعتزف بدور مشروع الشراكة لتطوير القانون والمؤسسات البيئية في أفريقيا في تعزيز الجهود لبناء القدرات في بعض الدول الأفريقية المختارة في تطوير وتنفيذ القوانين والمؤسسات البيئية،

وإذ نرحب بإطلاق الأمم المتحدة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة،

وإذ نعتزف مع التقدير بالقرار 211/58 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعلنت من خلاله 2006 سنة دولية للصحاري والتصحر،

وإذ نرحب باعتماد النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي من طرف المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية خلال دورته الأولى في دبي، الإمارات العربية المتحدة في 6 فبراير 2006، وموافقة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عليه بعد ذلك من خلال قراره SS.IX/1 في 9 فبراير 2006،

إذ نقر مع التقدير عمل حكومة جنوب أفريقيا كما تم عرضه خلال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر فيما يتعلق بإدارة الحفاظ على الفيلة في الجنوب الأفريقي،

نعلن التزامنا بما يلي:

- 1- مواصلة التنفيذ الكامل لخطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) وخاصة فيما يتعلق ببرامج تطوير القدرات واستكمال واعتماد خطط العمل الإقليمية الفرعية.
- 2- حث الحكومات على اتخاذ التدابير الضرورية لدعم اتفاقيتي أبيدجان ونيروبي باعتبارهما إطار عمل لتنفيذ عنصر البحار والسواحل من المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) ودعوتها إلى دعم تنفيذ المشاريع المتعلقة بالأنظمة البيئية البحرية الكبرى.
- 3- تعزيز تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات وخاصة فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية التي حددها المؤتمر ونعيد الالتزام بتعزيز المراكز المواضيعية للامتياز لدعم بناء القدرات في أفريقيا.
- 4- حث الحكومات على اتخاذ التدابير الضرورية لضمان إعادة تزويد الصندوق الائتماني العام لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بالموارد المالية في الفترة ما بين الدورتين.

- 5- الطلب إلى رئيس مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين لضمان إنشاء مرفق البيئة الإفريقي ضمن بنك التنمية الإفريقي.
- 6- دعوة مرفق البيئة العالمي بمواصلة إعطاء أهمية كبرى للبلدان الإفريقية من حيث تخصيص الموارد المالية لإنجاح تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) وحث الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس مرفق البيئة العالمي على الدفاع عن دعم تنفيذ خطة العمل على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي داخل المجلس.
- 7- دعوة مرفق البيئة العالمي لمواصلة دعمه بمستويات عالية لأهداف ومجهودات البلدان الإفريقية والنيباد في سياق خطة العمل البيئية لمبادرة "أرض إفريقيا".
- 8- دعوة مرفق البيئة العالمي لتخصيص الموارد على نحو شفاف ومنصف مبني على حاجات وألويات البلدان والأقاليم والطلب إلى المرفق بتوحيد وتبسيط إجراءاته ومراجعة نظام تمويل مشترك بهدف توفير فرص أكبر للبلدان الإفريقية من أجل الوصول إلى موارد مرفق البيئة العالمي.
- 9- الطلب إلى مرفق البيئة العالمي بمراجعة وإصلاح نظام حكمه الحالي لتوفير مزيد من الشفافية والإنصاف ورفع مستوى التمثيل بهدف ضمان مشاركة جميع البلدان الإفريقية في هياكله وعمليات اتخاذ القرار لديه تماشياً مع أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).
- 10- الطلب إلى مرفق البيئة العالمي بإدراج، في اجتماع مؤتمره الثالث الرفيع المستوى المقرر عقده في كيب تاون بجنوب إفريقيا، نقاشاً سياسياً حول مسائل الإنصاف والوصول إلى موارد المرفق والتحديات والفرص التي يوفرها المرفق كآلية مالية لدعم إفريقيا.
- 11- حث مرفق البيئة العالمي إلى إنشاء منبر خلال مؤتمره الثالث لتمكين أفريقيا من إبراز حالات التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في إطار تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) وللقاء والعمل مع أمانات مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في هذا الصدد.
- 12- حث الشركاء في التنمية على دعم إفريقيا لتحقيق الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالاستدامة البيئية وخاصة من حيث توفير الموارد الكافية للصندوق الخاص بالتغيير المناخي.
- 13- دعوة البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات الثلاث المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في 1992 وهي اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع الأحيائي واتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ وكذلك

البروتوكولات المتعلقة بهذه الاتفاقيات بأن يصدقوا عليها وحث شركاء أفريقيا في التنمية على مساعدة ودعم البلدان الإفريقية في تنفيذ هذه الاتفاقيات.

- 14- إلزام أنفسنا بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر أكثر والمساهمة بذلك في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع الأحيائي والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.
- 15- دعم السنة الدولية للصحاري والتصحر في أفريقيا وحث الحكومات والمجتمع المدني على تعزيز وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بها بهدف تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر.
- 16- حث جميع البلدان الإفريقية على القيام بخطوات نحو التوقيع على الاتفاقية الإفريقية المنقحة للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية والتصديق عليها وتنفيذها وهي الاتفاقية التي تم اعتمادها في مابوتو في 11 يوليو 2003 خلال القمة الثانية للاتحاد الأفريقي.
- 17- الترحيب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لصياغة الوسائل المواضيعية لتسهيل التنفيذ المنسجم لاتفاقيات "ريو" الثلاث والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع الأحيائي ودعوة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باستكمال تطوير هذه الوسائل وتعبئة الموارد الضرورية لضمان تنفيذها في جميع البلدان الإفريقية.
- 18- دعوة رئيس مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين إلى الحفاظ على الجهود المبذولة لخلق روابط تعاونية مع هياكل الاتحاد الأفريقي المعنية بهدف مواءمة التدابير المؤسسية وتعزيز علاقة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يخص قضايا البيئة.
- 19- دعوة رئيس مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين إلى خلق الروابط وتعزيزها مع الأجهزة الوزارية المعنية بهدف مواءمة السياسات والبرامج.
- 20- التأكيد على التزامنا ببذل كل الجهود الممكنة لإدماج البيئة في أجنادات التنمية الوطنية في إفريقيا.
- 21- تشجيع الاستخدام المستدام للمواد الكيميائية والالتزام بالإدارة الفعالة للمواد الكيميائية والنفايات الضارة بغية تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي.
- 22- تشجيع استخدام المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل لمكافحة تنقل النفايات الضارة عبر الحدود والتخلص منها كمراكز امتياز لبناء القدرات في تنفيذ الاتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات الضارة.
- 23- الالتزام بالقضايا التي تم التركيز عليها في الدورة السابعة للمؤتمر وهي: تعبئة الموارد لتنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

- (النيباد)، والاتفاقيات البيئية الإقليمية والمتعددة الأطراف في أفريقيا، والقانون البيئي، والفقر والتنمية، والتنمية والشباب، والتقييم البيئي وبناء القدرات، والحد من خطر الكوارث، والاستهلاك والإنتاج المستدامين في إفريقيا، وتنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي في أفريقيا والتقييم البيئي، والتقييم البيئي لمرحلة لما بعد النزاعات، والصحة والتنمية، وإدارة الحد من خطر الكوارث، ومبادرة الحائط الأخضر للصحراء الكبرى، وخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.
- 24- الطلب إلى الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بالموافقة على إنشاء موارد تمويل لتنفيذ اتفاقية بازل في أفريقيا.
- 25- تأكيد مصادقتنا على مسار توقعات البيئة في أفريقيا باعتباره وسيلة رصد ورفع التقارير عن الإدارة المستدامة للبيئة ويوفر إطارا للتقييم البيئي المتكامل ورفع التقارير على الصعيد الإقليمي والإقليمي الفرعي والوطني ونقر مع التقدير تنفيذ شبكة المعلومات البيئية في أفريقيا على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية لتعزيز الوصول إلى المعلومات والمعطيات البيئية التي يعول عليها في أفريقيا.
- 26- الطلب إلى البلدان الإفريقية استخدام مجموعة المعلومات المستقاة من الصور الأرضية للقمر الصناعي الملتقطة في كل بلد والموزعة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والطلب إلى هذا البرنامج بدعم الاستخدام الفعال لهذه المعطيات في الإدارة البيئية.
- 27- دعم عقد التعليم الذي أعلنته الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وحث اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل على نحو متضافر لدعم البلدان الإفريقية في جهوداتها لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والهادف إلى المساهمة في تعزيز سبل العيش وأنماطه والاستدامة البيئية.
- 28- حث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضمان توسيع الشراكة من أجل تطوير القوانين والمؤسسات البيئية في أفريقيا وإدماجها في البرنامج النظامي لبرنامج الأمم المتحدة المخصص للقانون البيئي.
- 29- دعم تنفيذ الخطة الشاملة للجنة الغابات لوسط أفريقيا حول الإدارة المستدامة والاستخدام والحفاظ على الأنظمة البيئية للغابات والتنوع الأحيائي في وسط أفريقيا.
- 30- إنشاء سياسة وبرنامج لدعم الدول النامية في الجزر الصغيرة وفقا لاستراتيجية موريشيوس بغرض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول النامية في الجزر الصغيرة المعتمد خلال الاجتماع المخصص لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول النامية في الجزر الصغيرة المنعقد في بورت لويس، موريشيوس في يناير 2005.

- 31- مواصلة تعزيز بناء القدرات في استخدام التقييم البيئي في تطوير الأنشطة في أفريقيا.
- 32- دعوة الحكومات إلى الاشتراك في برنامج العمل الشامل لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية وخاصة من خلال المشاركة النشطة في الاستعراض الحكومي الثاني الخاص بذلك لكي يتم عكس أولويات أفريقيا في تنفيذ برنامج العمل.
- 33- تشكيل شراكة ذات منفعة مشتركة للمنظمات البيئية الإفريقية غير الحكومية والمبادرات بهدف ضمان الاستدامة البيئية لأفريقيا في إطار التنمية المستدامة.
- 34- تشجيع البلدان الأفريقية على المشاركة الكاملة في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي والاجتماع الثاني للأطراف في بروتوكول كيوتو وكذلك الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بغير إعطاء تسليط الضوء على القضايا ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا.
- 35- الاعتراف بأن المسؤولية المشتركة للنهج المستدام لإدارة حماية الفيلة سوف تحمي وتعزز التنوع الأحيائي وتدعم البلدان الأفريقية المتأثرة.
- 36- الأمر بتنفيذ المقررات الصادرة عن مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في دورته الحادية عشرة المنعقدة في برازافيل في 26 مايو 2006.
- 37- تفويض رئيس مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بتقديم تقرير الدورة الحادية عشر للمؤتمر وكذلك إعلان برازافيل وملاحقه إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.
- 38- تقديم العرفان لرئيس وشعب الكونغو للترحيب الحار وكرم الضيافة الذي حظي به المشاركون وللتسهيلات الممتازة التي توفرت لهم وللدعم السخي الذي قدمته حكومة وشعب الكونغو إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين مما ساهم كثيرا في إنجاح هذه الدورة.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/312 (X)
ANNEX.2

القرار والمقررات المعتمدة من قبل الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة للاتحاد الأفريقي

-

القرار والمقررات المعتمدة من قبل الدورة العادية الحادية عشرة
لمؤتمر وزراء البيئة للاتحاد الأفريقي

المقرر 1: تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية
للسراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،

قررنا:

- أ) (الطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي:
 - 1- تقديم دعم سياسي رفيع المستوى لإنجاح تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للسراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).
 - 2- تعزيز أقسامها الخاصة بالبيئة والوحدات الفنية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
 - 3- تطوير آليات اتصال مناسبة بين البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ب) (حث الشركاء في التنمية على المساعدة في توفير الموارد لتطوير قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتمكينها من أداء مهامها.
- ج) (دعوة مرفق البيئة العالمي والشركاء في التنمية الآخرين إلى توفير الدعم لتنفيذ المشاريع والبرامج الخاصة بخطط العمل على المستوى الوطني والإقليمي الفرعي.
- د) (الطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير الدعم الفني إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية استكمال خطط العمل الإقليمية الفرعية للمبادرة البيئية للسراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).
- هـ) (الطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تطوير وحداته المواضيعية من أجل التنفيذ المنسجم لاتفاقيات البيئة لتغطي جميع الدول الأفريقية الأعضاء وتضمين المواضيع الأخرى ذات الصلة.
- و) (الطلب كذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والشركاء في التنمية توفير الدعم المالي للبلدان الأفريقية لتطوير الوحدات المواضيعية والحفاظ عليها من أجل التنفيذ المنسجم للاتفاقيات البيئية.

- (ز) الطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز تسهيل المشاورات بين وكالات الأمم المتحدة والتنسيق والتعاون فيما بينها فيما يخص القطاع المواضيعي لأجهزة الأمم المتحدة والنيباد المعنية بالبيئية والسكان والإعمار كذلك القطاعات الفرعية المعنية بالمياه والطاقة والتكنولوجيا الأحيائية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات والقطاعات الفرعية المعنية الأخرى.
- (ح) الطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعبئة الدعم للتوسع الناجح للشراكة من أجل تنمية قانون البيئة والمؤسسات البيئية في أفريقيا وضرورة دمجها في البرنامج النظامي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاص بالقانون البيئي من أجل استفادة أكبر عدد ممكن من البلدان الإفريقية من خدمات الاستشارة وأنشطة المساعدة الفنية على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية.
- (ط) الطلب من اليونسكو تعزيز الدعم الفني إلى البلدان الإفريقية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بالمبادرة البيئية للنيباد وخاصة إدارة الأنظمة البيئية العابرة للحدود.
- (ي) دعوة البلدان لتنفيذ المشاريع الخاصة بخطة العمل تماشياً مع روح الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).
- (ك) الحفاظ على الاتصال الفعال بين مؤتمر الوزراء الإفريقيين للبيئة والأجهزة المعنية في مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

المقرر 2: الروابط المؤسسية وتعزيز الأنشطة
في إطار تنفيذ المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،

إذ نقر مع التقدير اعتماد خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) من قبل الاتحاد الإفريقي في قمته التي عقدت في مابوتو في يوليو 2003،

إذ نؤكد أن خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

هي برنامج عمل مترابط واستراتيجي على المدى البعيد يهدف إلى تعزيز

التنمية المستدامة إلى أفريقيا،

وإذ نؤكد كذلك التزامنا بالتنفيذ الفعال لخطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة

لتنمية إفريقيا (النيباد)،

وإذ نسلّم بأن تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) سوف يساهم في بناء قدرات إفريقيا لتنفيذ الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية ومعالجة التحديات التي تواجهها أفريقيا،

وإذ نعتزف بالدعم الذي وفرته البلدان الإفريقية وأمانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) وشركاء مؤتمر الوزراء الإفريقيين للبيئة في التنمية،

وإذ نرحب بالعروض التي قدمتها البلدان الإفريقية وشركاء التنمية خلال مؤتمري الشركاء حول تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في كل من الجزائر العاصمة يومي 15 و16 ديسمبر 2003 وداكار يومي 15 و16 مارس 2005،

وإذ نسلّم بالتزام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بشأن الروابط بين مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين، من خلال الفقرة 9 من إعلان سرت حول تحديات تنفيذ التنمية الشاملة والمستدامة للزراعة والمياه في أفريقيا المعتمد من قبل مؤتمر الاتحاد الإفريقي في دورته الاستثنائية الثانية المنعقدة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في 27 فبراير 2004.

نقرر:

- أ) السعي إلى تحقيق هدف أن يصبح المؤتمر لجنة فنية متخصصة منفصلة ومختلفة تابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي*.
- ب) ضمان ألا يؤثر إدماج مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في الاتحاد الإفريقي على أنشطة المؤتمر بل يعزز ويوسع عمل المؤتمر والعلاقة الوثيقة القائمة بين المؤتمر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين.
- ج) الدعوة إلى إيجاد مزيد من الروابط بين المؤتمر وأجهزة الاتحاد الإفريقي المعنية.
- د) توفير خطوط توجيهية شاملة لتنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).
- هـ) متابعة تنفيذ خطة العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- و) التعاون مع المنظمات والأجهزة الدولية والإقليمية المعنية بالقضايا الاستراتيجية ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل.
- ز) التعاون وخلق الروابط مع المؤسسات الأخرى المعنية مثل مجلس الوزراء الإفريقيين للمياه حول القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل.
- ح) تعبئة الدعم السياسي لإنجاح تنفيذ خطة العمل.

• اللجنة الفنية المتخصصة لمفوضية الاتحاد الإفريقي هي عبارة عن هيئة وزارية تقدم المشورة السياسية والخطوط التوجيهية إلى قمة الاتحاد الإفريقي من خلال المكتب التنفيذي بشأن القضايا التي تقع ضمن اختصاصها.

- (ط) الطلب إلى رئيس مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين، بدعم من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ضمان التمويل المالي لتعزيز تعاون المؤتمر مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية للقيام بأنشطة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين في سياق تنفيذ خطة العمل.
- (ي) استعراض التقدم المرحلي لتنفيذ خطة العمل بشكل دوري وتقديم توصيات بشأن ذلك.
- (ك) الدعوة إلى مواصلة أي مبادرة بيئية جديدة مع إطار تنفيذ خطة العمل.

المقرر 3: النظام الأساسي لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،
إذ نعي التفويض الممنوح للمؤتمر من قبل الوزراء في دورتهم الثامنة المنعقدة في أبوجا، نيجيريا، 3-6 أبريل 2006 الواردة في الفقرة 31 من التقرير الوزاري لتلك الدورة¹.

إذ نعي كذلك التفويض الممنوح للمؤتمر من قبل الوزراء في دورتهم التاسعة المنعقدة في كمبالا، أوغندا، يومي 4-5 يوليو 2002 الواردة في الفقرة 4 من التقرير.

وإذ نضع في اعتبارنا الطلب الذي تلقته الأمانة من قبل الوزراء خلال الدورة العاشرة للمؤتمر المنعقدة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يومي 29 و30 يونيو 2004 الواردة في المقرر 3 الصادر عن تلك الدورة.

وإذ نلاحظ أن عملية المشاورات الحكومية تجري على قدم وساق الأمر الذي يتطلب رسدا دقيقا لتطور المبادرات الأخرى التي تجري تحت إشراف الاتحاد الإفريقي،

نقرر:

- (أ) نلاحظ مع التقدير جهود أمانة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين لتسهيل استكمال الوثيقة الخاصة بالنظام الأساسي المنقح.
- (ب) نلاحظ أيضا التأثيرات المحتملة لهذا الهيكل الجديد للاتحاد الإفريقي على المؤتمر.
- (ج) نطلب من الأمانة تأجيل مراجعة النظام الأساسي لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين إلى حين استكمال إنشاء الهياكل المؤسسية للاتحاد الإفريقي

¹ UNEP/AMCEN/8/7

ورفع تقرير مرحلي بهذا الخصوص إلى الدورة الثانية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.

المقرر 4: وضع واستخدام الصندوق الائتماني العام لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،
إذ نشير إلى المقرر 5 للمؤتمر حول الموارد المالية الصادر عن الدورة الثامنة المنعقدة في أبوجا، نيجيريا، في 6 إبريل 2000.
إذ نشير كذلك إلى المقرر 4 حول تعبئة الموارد الصادر في الدورة الخاصة المنعقدة في نيروبي، كينيا في 16 أكتوبر 2001،
إذ نلاحظ المقرر 8 حول تعبئة الموارد ووضع الصندوق العام بتاريخ 7 يوليو 2002 المعتمد في الدورة التاسعة المنعقدة في كمبالا، أوغندا في 5 يوليو 2002.
إذ نلاحظ المقرر 4 حول وضع واستخدام الصندوق الائتماني العام المعتمد في الدورة العاشرة المنعقدة في سرت، الجماهيرية الليبية في 30 يونيو 2004.
إذ نسلم بأن أفريقيا تتخذ تدابير لمعالجة التحديات البيئية من خلال المبادرات الكبرى مثل خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)،
إذ نعي أن تنفيذ المبادرات البيئية وخاصة خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) سوف تتطلب موارد بشرية ومالية إضافية،
إذ نعرب عن تقديرنا للحكومات التي ساهمت في صندوق الائتمان العام للمؤتمر، وفي هذا الصدد، نعرب أيضا عن تقديرنا للدعم الذي قدمه شركاء التنمية،
إذ نقدر الدعم المالي والفني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،

إذ نسلم بضرورة أن يمول مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين أنشطته الرئيسية،
إذ نعي الروابط الجديدة بين الاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين وآثار ذلك على تمويل أنشطة المؤتمر،

نقرر:

- أ) حث الحكومات على بذل كل جهد ممكن لدفع مساهماتهم المتبقية إلى الصندوق الائتماني العام لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
- ب) أن تقدم الأمانة، بالتشاور مع هيئة المكتب، مقترحات لتمويل بعض أنشطة المؤتمر بما في ذلك اجتماعات هيئة المكتب.

- (ج) أن تقدم الأمانة، بالتشاور مع هيئة المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي، مقترحات لتمويل الجلسات النظامية والاستثنائية لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
- (د) أن يقدم المؤتمر تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويحث مجلس إدارته على مواصلة توفير الدعم لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.
- (هـ) أن تستخدم فوائد الصندوق الائتماني العام وأن تعد الأمانة مقترحات حول استخدام الفوائد المتحصل عليها وتقديمه إلى هيئة مكتب مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين للمصادقة عليه قبل تنفيذه.
- (و) أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تسيير الصندوق الائتماني العام ما دامت أمانة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين مع تلك المنظمة.
- (ز) أن تواصل الأمانة رفع تقاريرها حول وضع واستخدام الصندوق الائتماني العام إلى اجتماعات مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.

المقرر 5: تنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية
على الصعيد الدولي والقضايا الأخرى المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية
والنفايات الضارة

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،
وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين،
إذ نشير إلى بدايات تطوير النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي من خلال مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة SS.VII/3 الصادر في 15 فبراير 2002 وموافقة مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين عليه في مقررهم 5 المعتمد في الدورة العاشرة في 30 يونيو 2004،
إذ نشير كذلك إلى الالتزام بصياغة النهج الاستراتيجي التي عبر عنها رؤساء الدول والحكومات في خطة التنفيذ المعتمدة في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبيرج في 4 سبتمبر 2002 وفي نتائج القمة العالمية لعام 2005 التي اعتمدها الجمعية العامة خلال الاجتماع رفيع المستوى في الدورة الستين المنعقدة في نيويورك في 16 سبتمبر 2005،

إذ نلاحظ المساهمات المهمة لتطوير النهج الاستراتيجي من خلال عقد مشاورات إقليمية بما في ذلك تلك التي عقدت في إقليم إفريقيا في أبوجا، نيجيريا، من 24-26 مايو 2004 وفي سالي، السنغال من 15-18 مارس 2005،

إذ نرحب باستكمال واعتماد النهج الاستراتيجي من قبل المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى المنعقدة في دبي، الإمارات العربية المتحدة في 6 فبراير 2006 وتصديق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تلا ذلك من خلال مقرره SS.IX/1 الصادر في 9 فبراير 2006،

إذ نرحب بشدة بإنشاء برنامج "الانطلاق السريع" لدعم بناء القدرات البدائي وتنفيذ أنشطة النهج الاستراتيجي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والدول النامية في الجزر الصغيرة والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية،

نلاحظ مع التقدير مساهمة جنوب إفريقيا وبعض المانحين الآخرين في الصندوق الائتماني لبرنامج "الانطلاق السريع"،

إذ نشير إلى المقرر 9/23 الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 25 فبراير 2005 الذي طالب المدير التنفيذي باتخاذ التدابير المناسبة على جناح السرعة للوفاء بمسؤوليات المنظمة على أساس النهج الاستراتيجي والتدبير للقيام بأنشطة دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ النهج الاستراتيجي مع الأخذ في عين الاعتبار خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات،

إذ نعترف بالعمل البدائي المنجز لتطوير خطة عمل إقليمية إفريقية لتنفيذ النهج الاستراتيجي،

نقرر:

(أ) اعتماد النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي كإطار سياسة لدعم تحقيق الهدف الوارد في خطة تنفيذ جوهانسبيرج التي تنص على أنه بحلول عام 2020 يجب أن تستخدم المواد الكيميائية وتنتج على نحو يقلل من أثارها الجانبية المضرة بصحة الإنسان والبيئة.

(ب) حث الحكومات على تعيين جهات مختصة وطنية للنهج الاستراتيجي والقيام بتدابير ما بين الوزارات والمؤسسات للإشراف على تنفيذ النهج الاستراتيجي على المستوى الوطني.

(ج) التشديد على الحاجة لتنفيذ النهج الاستراتيجي على أساس تعدد أصحاب المصلحة وتعدد القطاعات والشمولية مع إشراك ممثلين عن الحكومات والمنظمات الغير الحكومية والقطاع الخاص من جميع القطاعات المهمة بما في ذلك الزراعة والبيئة والصحة والصناعة والعمل.

(د) حث الحكومات على البدء بإعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي بالبناء على العمل الذي تم القيام به في إطار اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف مثل اتفاقية بازل لمكافحة نقل النفايات الضارة عبر

الحدود والتخلص منها واتفاقية روتردام بشأن تدبير الموافقة والإشعار المسبقين ببعض المواد الكيميائية الضارة والمبيدات في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الدائمة وكذلك الاتفاقيات البيئية الإقليمية مثل اتفاقية باماكو بشأن منع استيراد النفايات الخطرة نحو أفريقيا وإدارتها والتحكم في حركتها عبر الحدود الأفريقية.

(هـ) تشجيع الاعتراف بالطبيعية العابرة للحدود لأمن المواد الكيميائية والنفايات الضارة كمسألة تتصل بالتنمية المستدامة وتضمينها في بحوث إدارة النفايات الضارة والمواد الكيميائية ضمن استراتيجيات وبرامج التخطيط الوطني عند الضرورة.

(و) تشجيع بحث النهج الإقليمية قدر الإمكان لتنفيذ النهج الاستراتيجي عند تحديد انسجام بما في ذلك إجراء مشاورات إقليمية وإقليمية فرعية للتوصل إلى خطة عمل إقليمية خاصة بإفريقيا.

(ز) دعوة الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) والمنظمات الإقليمية الفرعية مثل اتحاد المغرب العربي والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل وغيرها للمشاركة النشطة في تنفيذ النهج الاستراتيجي كجزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها الحكومات الإفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

(ح) حث المنظمات المشاركة في البرنامج ما بين المنظمات للإدارة الفاعلة للمواد الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي على إعطاء أولوية لحاجيات البلدان الإفريقية عند إعداد الأنشطة الداعمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي في برامج عمل ومهام هذه المنظمات.

(ط) دعم خطط تنظيم ندوة بشأن التهريب الدولي غير الشرعي للمواد الكيميائية المضرة من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع حكومتي جمهورية التشيك وألمانيا. ويجب أن تعالج هذه الندوة المسائل المتعلقة بالنفايات الضارة تمشيا مع الفصل 19 من الأجندة 21.

(ي) دعوة الشركاء الدوليين والإقليميين لدعم جهود تعزيز قدرات المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل لتمكينها من بناء قدراتها في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات الضارة ضمن اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف ذات الصلة في إفريقيا وفقا لأهداف النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي والمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).

المقرر 6: توقعات البيئة في إفريقيا
وشبكة المعلومات البيئية الإفريقية

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين ،

إذ نلاحظ مع التقدير إعداد التقرير الثاني عن وضع البيئة في إفريقيا الذي يحمل عنوان "بيئتنا هي صحتنا" الذي أنجز بفضل الدعم المتواصل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

إذ نشير إلى مقرراتنا الصادرة في كمبالا في 2002 وفي سرت 2004 وإذ نؤكد على التزامنا بتقرير وضع البيئة في إفريقيا كوسيلة لرصد التنمية المستدامة في القارة وكإطار لرفع التقارير البيئية على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي.

إذ نلاحظ مع التقدير تنفيذ المرحلة التجريبية من شبكة المعلومات البيئية على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز الوصول إلى المعطيات والمعلومات البيئية التي يعول عليها في إفريقيا،

إذ نقر بالدور المهم الذي تلعبه مبادرة شبكة المعلومات البيئية الإفريقية في تعزيز القدرات الوطنية للمساهمة في عملية تقدم البيئة في إفريقيا ولإجراء تقييمات بيئية متكاملة على الصعيد الوطني يمكنها المساهمة في عمليات رفع التقارير الوطنية وإدماج البيئة في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر،

إذ نرحب بقرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم من الشركاء في التنمية بتوسيع أنشطة شبكة المعلومات البيئية الإفريقية من 12 إلى 38 بلدا.

إذ نرحب مع التقدير بتوزيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعلومات أرضية بالقمر الصناعي وجهوده لدعم استخدام فعال لهذه المعلومات ونظرا للانسجام المحتمل لهذه المبادرة مع مبادرات أخرى مثل التحضير لاستخدام الجيل الثاني من أقمار الأرصاد الجوية في إفريقيا ومشاريع الرصد الإفريقية للبيئة من أجل التنمية المستدامة،

نقرر:

(أ) الطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة تعبئة الموارد المالية لبناء القدرات من خلال وضع البيئة الإفريقي وشبكة المعلومات البيئية الإفريقية ودعم إعداد التقرير الثالث عن وضع البيئة الإفريقي كعنصر رئيسي من برنامج عمل مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين.

(ب) دعوة الحكومات إلى إدماج النتائج والخيارات السياسية التي يحددها التقرير الثاني عن توقعات البيئة في إفريقيا عند إعداد وتنفيذ برامجها البيئية الوطنية.

- (ج) التصديق على المقترح بتوسيع شبكة المعلومات البيئية الإفريقية من 12 إلى 38 بلدا في إفريقيا من أجل تعزيز الوصول إلى المعطيات وتقاسمها ومواءمتها في الإقليم الإفريقي.
- (د) دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى توسيع شبكة المعلومات البيئية الإفريقية أكثر لتشمل جميع البلدان في إفريقيا.
- (هـ) دعوة الحكومات إلى إجراء تقييم منظم ووطني شامل للبيئة باستخدام منهج توقعات البيئة في أفريقيا للمساهمات في عمليات رفع التقارير الوطنية واستخدام معلومات الصور الأرضية للقمر الصناعي التي يوزعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعطيات المتوفرة من خلال مبادرات أخرى في أفريقيا لضمان إدماج البيئة في الخطط الوطنية بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

المقرر 7: دمج الأبعاد البيئية في برامج الحد من خطر الكوارث في سياق الاستراتيجية الإقليمية الإفريقية للحد من خطر الكوارث

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و 26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين ،

نلاحظ مع الانشغال أن أفريقيا تستمر في التعرض لكوارث هائلة سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان لها نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة الخطورة خاصة من حيث تأثيرها على حياة وكرامة وسبل عيش الشعوب الإفريقية،

نعبر عن قلقنا من التأثيرات القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على البلدان المتأثرة،

نرحب مع التقدير بتقرير الاتحاد الإفريقي عن نتائج الاجتماع الأول للمؤتمر الوزاري الإفريقي للحد من خطر الكوارث،

نلاحظ مع التقدير التوصية التي أصدرها المؤتمر بإدماج البعد البيئي في استراتيجيات الحد من خطر الكوارث بغية التخفيف من عبء الكوارث وتسهيل الانتعاش والتأهيل في مرحلة ما بعد الكوارث،

نلاحظ المعلومات التي وفرتها مفوضية الاتحاد الإفريقي حول نتائج الاجتماع الوزاري للحد من خطر الكوارث وقرار مجلس الإدارة بالمصادقة على برنامج العمل من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للحد من خطر الكوارث المعتمدة في يناير 2006،

نثني على جهود مفوضية الاتحاد الإفريقي بتزويد مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بأحدث مستجدات أنشطتها على مستوى القارة في مجال الحد من خطر الكوارث والجهود التي بذلتها على طريق تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي،

نلاحظ الحاجة إلى مشاركة أكبر من قبل الحكومات الإفريقية في المحافل الدولية والإقليمية الخاصة بإدارة الحد من الأخطار،

نقرر:

- أ) حث الحكومات على دمج الحد من خطر الكوارث في السياسات والبرامج الإنمائية مثل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر والتقييم المشترك للبلدان في إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ودعم وتعزيز الفهم والوعي للعلاقة المترابطة بين الحد من خطر الكوارث والتنمية.
- ب) الطلب إلى الحكومات تطوير واستعراض السياسات والقوانين وخطط إدارة المخاطر والبرامج لأخذها في الاعتبار البعد البيئي وخاصة تلك التي تتعلق باستخدام الأرض والأنهار والبحيرات والسهول الفيضانية.
- ج) الطلب إلى الحكومات دعم وتطوير برامج بناء القدرات بما في ذلك أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية والتدريب والبرامج التعليمية لإدارة الطوارئ البيئية وتغطية قضايا الوقاية والتحضير والاستجابة والتخفيف لتنفيذ بناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي.
- د) الطلب إلى الحكومات تعزيز التعاون ما بين البلدان والتنسيق في مجالات الوقاية والتخفيف من الطوارئ البيئية والاستعداد والاستجابة والتقييم والانتعاش والتأهيل.
- هـ) الطلب إلى الشركاء في التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني بدعم الحكومات على تعزيز إدماج البعد البيئي في إدارة الكوارث.
- و) الطلب إلى الأمم المتحدة ومجتمع المانحين لدعم مشاركة الحكومات الإفريقية في المحافل الدولية التي تعالج التخفيف من خطر الكوارث وإدارتها بغية تعزيز روابط أكبر وإدماج الأبعاد البيئية في الجوانب الإنسانية للكوارث الطبيعية والبشرية في القارة.
- ز) الطلب من شركاء التنمية مساعدة أفريقيا على إنشاء مراكز إقليمية فرعية للحد من خطر الكوارث وإدارتها.

نقرر كذلك:

- أ) الالتزام بتنفيذ مقررات المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي على المستوى الوطني.

(ب) الطلب إلى شركاء مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين وخاصة الأمانة ما بين الوكالات لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية لتقديم المساعدة للحكومات الوطنية بغية تطبيق برنامج العمل لتنفيذ الاستراتيجية الإفريقية الإقليمية للحد من خطر الكوارث.

المقرر 8: تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين ،

إذ نشير إلى نتائج الحكم البيئي الدولي ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الخاصة السابعة التي شارك فيها وزراء أفريقيون والتي دعت إلى إعداد خطة استراتيجية حكومية مشتركة لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات لكي تتمكن البلدان من رفع مستوى دعمها لبناء القدرات في المجال البيئي ودعم التكنولوجيا،

إذ نرحب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات من قبل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الـ33 في فبراير 2005 باعتبارها نهجا متفق عليه بين الحكومات لتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتنفيذ خطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة بالي الاستراتيجية اللتين قدمتا في الدورة الخاصة التاسعة لمجلس إدارة المحفل العالمي الوزاري للبيئة المنعقد في دبي في فبراير 2006،

نلاحظ مع التقدير إدماج خطة بالي الاستراتيجية ومساهمات مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين والإقرار بالاستراتيجيات والأولويات الإفريقية الإقليمية حول البيئة وخاصة المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)،

وإذ نأخذ علما أيضا بتعزيز التعاون بين دول الجنوب لتسهيل دعم التكنولوجيا وبناء القدرات ضمن خطة بالي الاستراتيجية وإذ نرحب بالخطوات التي قطعتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على طريق إجراء مشاورات بين دول الجنوب في جاكارتا، إندونيسيا،

إذ نرحب بالدعم المتوقع للمحافل البيئية الوزارية الإقليمية لتمكينها من لعب الدور المنوط بها في تنفيذ ومراجعة خطة بالي الاستراتيجية وفي تحديد الحاجيات والأولويات الملحة لبحثها من قبل مجلس الإدارة وبالتالي أخذها في الحسبان من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

إذ نرحب كذلك بتشجيع خطة بالي الاستراتيجية للأجهزة الوزارية الإقليمية المعنية بالبيئة والأجهزة التابعة لها والكيانات الأخرى المعنية ببحث الخطة وتقديم

توصيات سياسية بشأنها وتحديد الأولويات بشكل نظامي ثم التوصية بنهج استراتيجية لتنفيذ مكونات الخطة في إفريقيا.

إذ نرحب كذلك بمذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف التعاون في التنفيذ المشترك لخطة بالي الاستراتيجية على المستوى القطري تماشياً مع نتائج الحكم البيئي الدولي،

إذ نعبر عن تقديرنا للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على شروعه في مشروع نموذجي لتنفيذ خطة عمل بالي الاستراتيجية في ستة بلدان أفريقية وإذ نلاحظ مسألة اتساع استعراض الجوانب البيئية للمياه في أربعة من هذه البلدان.

نقرر:

(أ) الطلب إلى الحكومات من خلال مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين الإسراع في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في إفريقيا من خلال استعراض وجمع أولويات واحتياجات دعم التكنولوجيا الإقليمية وبناء القدرات في الدورة النظامية المقبلة للمؤتمر وتقديم توصيات بشأن سياسة والنهج الاستراتيجية لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) الطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم دعم إضافي إلى الستة بلدان المشاركة في المشروع التجريبي من أجل تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في إفريقيا وتكرار المشروع التجريبي في بلدان أخرى في المنطقة مع الأخذ في الاعتبار للدروس المستفادة من المشروع وكذلك المبادرات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية في مجال البيئة وكذلك الأولويات والاحتياجات وتعزيز دمج هذه المشاريع ضمن مراجعة معمقة للجوانب البيئية للمياه كما حدث في المشروع التجريبي للبلدان الستة المذكورة.

(ج) الطلب كذلك إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك ومسؤولي أجهزة الأمم المتحدة الأخرى المعنيين بتوفير الدعم والتنسيق لتحقيق التعاون بين دول الجنوب في مجال دعم التكنولوجيا وبناء القدرات خاصة فيما بين البلدان الإفريقية بواسطة، من بين أمور أخرى، تعزيز القدرات في المؤسسات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية لكي تعمل كمراكز امتياز للتنفيذ الأفضل لخطة بالي الاستراتيجية على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية.

(د) تشجيع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الإسراع في تنفيذ مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة

الإيماني من أجل التنفيذ السريع لخطة عمل بالي الاستراتيجية وتعزيز
الإشراك النشط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمليات البيئية الجارية
على المستوى الوطني.

(هـ) الطلب إلى الحكومات إعطاء أولوية لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في
بلدانها بما في ذلك خلق هياكل تنسيق مؤسسية معنية ومناسبة والبحث عن
الوسائل والطرق التجديدية لتعبئة الموارد المحلية لتكميل الموارد الدولية
المتوفرة والتي يمكن تعبئتها من خلال الشركاء الثنائيين والمتعددي
الأطراف.

(و) الطلب إلى شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف بتعزيز واستخدام
خطة بالي الاستراتيجية وخاصة من خلال جعل الأولويات القطاعية
أولويات استراتيجية وطنية مثل الآلية المعززة لتنسيق التوفير المنسجم
لدعم التكنولوجيا والمساعدة على بناء القدرات بغية تعزيزها في البلدان
الإفريقية وتلبية الحاجيات والأولويات الإنمائية والأهداف المتفق عليها
دولياً.

المقرر 9: مبادرة الحائط الأخضر للصحراء الكبرى

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،
وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و 26 مايو 2006 في
الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين ،
إذ نلاحظ تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي حول مبادرة الحائط الأخضر
للصحراء الكبرى،

إذ ننثي على الرئيس أولوسيجون أوباسانجو وعلى حكومة نيجيريا للمبادرة،
إذ ننثي كذلك على مفوضية الاتحاد الأفريقي لجهودها في تسهيل المشاورات
بشأن إعداد برنامج عمل تنفيذ مبادرة الحائط الأخضر للصحراء الكبرى.

إذ نشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهودها بغية التوصل سريعا
إلى استكمال إعداد برنامج العمل،

إذ نأخذ علماً بالتجارب الماضية والمبادرات الحالية بما في ذلك الحاجز الأخضر
في الجزائر ومشاريع الحزام الأخضر في شمال أفريقيا والأنشطة التي يتم القيام بها في
إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر،

نقرر:

(أ) الطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة
الأخرى وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر والبنك الدولي
 وشركاء التنمية الإقليميين ومتعددي الأطراف الآخرين بالتعاون مع
مفوضية الاتحاد الأفريقي رفع تقرير إلى الدورة المقبلة لمؤتمر وزراء
البيئة الإفريقيين حول التقدم المحرز على طريق تسهيل تنفيذ المبادرة.

(ب) دعوة الدول الأعضاء في مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين بمتابعة دعوة المفوضية تعيين وزراء معينين كخبراء على المستوى الوطني للجنة التوجيهية الفنية لهذه المبادرة.

المقرر 10: تعبئة الموارد لتنفيذ المشاريع والموارد البيئية على المستويات القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين ،
إذ نشير إلى إعلان الجزائر العاصمة، من أجل شراكة عالمية حول المبادرة البيئية الصادر عن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في 16 ديسمبر 2003 والمعتمد من قبل وزراء البيئة الإفريقيين في أول مؤتمر للشركاء، والالتزامات الصادرة عن البلدان الإفريقية وشركاء التنمية لتنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)،

إذ نشير كذلك إلى إعلان داكار لتعزيز الشراكة لتطبيق خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) المعتمد في 16 مارس 2005 من قبل وزراء البيئة الإفريقيين في اجتماع الشركاء الثاني الذي اقترح خلق مرفق بيئة إفريقي داخل بنك التنمية الإفريقي واستخدام آليات التمويل المتوفرة لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية والمنظمات الإقليمية الفرعية واستخدام الآليات المشتركة بين الدول لتنفيذ البرامج المشتركة عند الضرورة،

إذ نشير كذلك إلى القرار الذي يطالب المؤتمر وشركاءه بصياغة مقترحات لمزيد من تعبئة الموارد وتخصيص الآليات لتمويل المشاريع والبرامج ذات الأولوية لخطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).

إذ نلاحظ مع التقدير نتائج الاجتماع الاستشاري لمؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين والمخصص لإلغاء الديون الذي عقد في نيروبي في 26 أكتوبر 2005،
إذ نعرب عن تقديرنا للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تمويل وتوفير الدعم الفني للاجتماع الاستشاري،

نقرر:

(أ) **الطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومسئولي المؤسسات الأخرى المعنية مواصلة تقديم الدعم الفني للبلدان الإفريقية من أجل تطوير قدراتها في مجال التمويل المستدام لتنفيذ المشاريع البيئية الفعالة الكلفة على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية.**

- (ب) تجديد التزامنا بتوفير الموارد لتنفيذ أولويات خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) على المستويات الوطنية والإقليمية والإقليمية الفرعية.
- (ج) حث شركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والحكومات على تعزيز دعم تنفيذ خطة العمل على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية.
- (د) حث البلدان على إنشاء منابر للحوار بين وزراء البيئة ووزراء الاقتصاد أو المالية لضمان تكامل ودمج القضايا البيئية في البرامج التنموية المستدامة على الصعيد الوطني بما في ذلك برامج البحث والتنمية وبناء القدرات.
- (هـ) حث مرفق التنمية العالمي والمانحين الآخرين على الدعم السخي للمجهودات والأهداف التي عبرت عنها البلدان الأفريقية وخطة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في سياق خطة عمل المبادرة البيئية.
- (و) الطلب إلى مجلس إدارة مرفق البيئة العالمي مواصلة دعم مبادرة "أرض أفريقيا" وبرنامجها الاستثماري الاستراتيجي للإدارة المستدامة للأرض كعنصر أساسي للتقدم على طريق تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) وبرنامج التنمية الزراعي الإفريقي الشامل وتعزيز المساعي الهادفة إلى نشر مشاريع الإدارة المستدامة للأرض في أفريقيا جنوب الصحراء.
- (ز) الطلب إلى مرفق البيئة العالمي بمراجعة إطار تخصيص الموارد تماشيا مع الإنشغالات التي تم التعبير عنها في الاجتماعات الاستشارية التي نظمتها أمانة مرفق البيئة العالمي مع البلدان الأفريقية بما في ذلك إدماج مقاييس الضعف فيما يخص التغير المناخي في حساب مخصصاتها المالية.

المقرر 11: مرفق البيئة الأفريقي

نحن وزراء البيئة الإفريقيون،

وقد اجتمعنا في برازافيل، جمهورية الكونغو يومي 25 و26 مايو 2006 في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين ،
إذ نشير إلى المقرر 10 للدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في مابوتو في يوليو 2003 بشأن خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).
إذ نشير إلى إعلان الجزائر العاصمة، من أجل شراكة عالمية حول المبادرة البيئية الصادر عن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في 16 ديسمبر 2003 والمعتمد من قبل وزراء البيئة الإفريقيين في أول مؤتمر للشركاء، والالتزامات الصادرة

عن البلدان الإفريقية وشركاء التنمية لتنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)،

إذ نشير كذلك إلى إعلان دكار لتعزيز الشراكة لتطبيق خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) المعتمد في 16 مارس 2005 من قبل وزراء البيئة الإفريقيين خلال مؤتمر الشركاء الثاني الذي اقترح إنشاء مرفق بيئة إفريقي داخل بنك التنمية الإفريقي،

إذ نأخذ علما بالاجتماع الاستشاري بين هيئة مكتب مؤتمر وزراء البيئة الإفريقيين ورئيس بنك التنمية الإفريقي حول هذا الموضوع الذي عقد في 2005،
إذ نأخذ علما أيضا بدراسة الجدوى الابتدائية التي تم القيام بها،

نقرر:

- أ) المضي قدما في التزامنا بإنشاء مرفق البيئة الإفريقي داخل بنك التنمية الإفريقي تبعا لنتيجة دراسة الجدوى ودعوة وزراء الاقتصاد والمالية تحمل مسؤولياتهم في إنشاء المرفق.
- ب) نقل الطلب الحالي بإنشاء مرفق البيئة الإفريقي إلى رئيس بنك التنمية الإفريقي ودعوته إلى تقديم ذلك إلى مجلس إدارة البنك ومجلس حكامه لبحثه واحتمال تنفيذه.
- ج) الطلب إلى رئيس بنك التنمية الإفريقي أيضا تسهيل الإنشاء السريع لمرفق البيئة الإفريقي.
- د) دعوة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي إلى تقديم كامل الدعم السياسي من أجل الإنشاء السريع لمرفق البيئة الإفريقي في بنك التنمية الإفريقي.

2007

Rapport de la Onzième Session de la Conférence des Ministres Africains de l'Environnement (Amcen 11)

Union Africaine

Union Africaine

<http://archives.au.int/handle/123456789/3483>

Downloaded from African Union Common Repository